

دلائل الإعجاز

يقالَ : " ما من عادتِها أن تحفظَ الأشياءَ " كذلك ينبغي أن يجوزَ : " ما مِنْ عادتِها حفظُها الأشياءَ " . ذاك أنَّ إضافةَ المصدرِ إلى الفاعلِ يقتضي وجودَه وأنه قد كان منه .
يبين ذلك أنك تقولُ : " أمرتُ زيداً بأن يخرجَ غداً " ولا تقول : " أمرتُه بخروجهِ غداً " .

ومما فيه خطأ هو في الخفاء قولُه - البسيط - : .

(ولا تَشَكُّ إلى خَلْقٍ فتُشْمِتُهُ ... شَكوى الجريحِ إلى الغِربانِ والرَّخَمِ) .
وذلك أنك إذا قلتَ : لا تضجَرُ صجرَ زيدٍ " كنتَ قد جعلتَ زيداً يضجُرُ ضرباً من الصجرِ مثلَ أن تجعله يُفِرطُ فيه أو يسرعُ إليه . هذا هو موجِبُ العرفِ . ثم إن لم تعتبرُ خصوصَ وصفٍ فلا أقلَّ من أن تجعلَ الصجرَ على الجملةِ من عادتِه وأن تجعله قد كان منه . وإذا كان كذلك اقتضى قوله : .

(شكوى الجريحِ إلى الغِربانِ والرَّخَمِ ...) .

أنَّ يكونَ هاهنا جريحٌ قد عرف من حاله أن يكون له شكوى إلى الغربانِ والرخمِ وذلك محال . وإنما العبارة الصحيحة في هذا أن يقال : لا تَشَكُّ إلى خلقٍ فإنَّك إن فعلتَ كان مثلاً ذلكَ مثلاً أن تصوِّرَ في وهْمِكَ أنَّ بعيراً دَبَّراً كَشَفَّ عن جرحه ثم شكاه إلى الغِربانِ والرَّخَمِ .

ومن ذلك أنك ترى من العلماءِ مَنْ قد تَأَوَّسَ في الشيءِ تأويلاً وقَضَى فيه بأمرٍ فتعتقده اتِّبَاعاً ولا ترتابُ أنه على ما قَضَى وتأوَّسَ . وتبقى على ذلك الاعتقادِ الزمانَ - الطويلَ - ثم يلوح لك ما تعلمُ به أن الأمرَ على خلاف ما قدر .

ومثالُ ذلك أن أبا القاسمِ الأمدِي ذكرَ بيتَ البحتريِّ - البسيط - : .

(فصاغَ ما صاغَ من تَبْدِيرٍ ومن وَرَقٍ ... وحاكَ ما حاكَ من وَشْيٍ وديباجِ) .

ثم قال : صوغُ الغيثِ وحوكُهُ للنباتِ ليس باستعارةٍ بل هو حقيقةٌ . ولذلك لا يقالُ :